عين الحقيقة

AIN ELHAGEGA

صحيفة إسبوعية مُستقلة

من السودان إلى العالم

نرصد .. نحلل .. ننقل بموضوعية

سياسية ـ اجتماعية ـ اقتصادية

رئيسة التحرير

نورا عثمان

تصدر عن شركة عين الحقيقة للطباعة والنشر

www.ainelhagega.com | الأحد 8 نوفمبر 2026م - (10) صفحات - العدد الرابع | Ain ElHaqiqa

الأمين السياسي لحزب المؤتمر السوداني:

الظهور العلني لأحمد هارون، يكشف عن طبيعة التفاهمات والتحالفات بين البرهان والإخوان..

من كوبر إلى استوديو "Sharik Creatives".. كيف عاد أحمد هارون إلى الواجهة؟

بورتسودان: عين الحقيقة

أثار ظهور أحمد محمد هارون، رئيس حزب المؤتمر الوطني المحلول والمطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، في حلقة جديدة من برنامج «السودان بودكاست»، تساؤلات سياسية وقانونية، بعدما سُجّلت الحلقة داخل السودان، في استوديوهات «Sharik Creatives».

ويكتسب هذا الظهور أهمية خاصة، بالنظر إلى أن هارون غادر سجن كوبر في أبريل ٢٠٢٣، خلال الأيام الأولى للحرب، عقب الاضطرابات التي شهدتها العاصمة، قبل أن يظهر لاحقاً في تسجيلات ومقابلات إعلامية.

وتأتي استضافته هذه المرة داخل استوديو متخصص في الإنتاج الإعلامي، في ظهور علني يثير تساؤلات بشأن طبيعة تحركاته داخل البلاد، ومدى قدرته على ممارسة نشاطه السياسي والإعلامي، رغم وضعه القانوني بوصفه مطلوباً للمحكمة الجنائية الدولية «ICC».

وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت مذكرة توقيف بحق هارون في أبريل ٢٠٠٧، على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور، ولا يزال مطلوباً للمحكمة ولم يُسلّم إليها حتى الآن.



ويعيد هذا الظهور فتح النقاش بشأن عودة رموز النظام السابق إلى الواجهة، وحدود حضورهم السياسي والإعلامي في ظل الحرب، فضلاً عن موقف السلطات السودانية وقيادة الجيش من ظهور شخصية مطلوبة دولياً بهذه الصورة العلنية.

مستور أحمد محمد: الاستعمار المصري بدأ والسودانيين لن يصمتوا

متابعات: عين الحقيقة

أطلق القيادي بتحالف «صمود»، مستور أحمد محمد، تحذيراً من بدء الاستعمار المصري للسودان بصورة علنية، مستدعياً محطات من التاريخ السوداني، ومؤكداً أن الخلافات والصراعات الداخلية لن تمنع السودانيين من التوحد عندما يتعلق الأمر بوجود البلاد ومصيرها.

وقال مستور، في منشور على صفحته بـ«فيسبوك»، إن المصريين لم يتعلموا من دروس التاريخ، وأضاف أن السودانيين، رغم ما مروا به من أزمات ومصائب واختلافات وصراعات وعداوات، قادرون على تجاوز خلافاتهم والالتقاء حول القضايا المصيرية.

واستشهد بتجربتي الثورة المهدية والاستقلال، معتبراً أن السودانيين سبق أن توحدوا في مواجهة الوجود الأجنبي، قبل أن يثير تساؤلات بشأن مآلات ثورة ديسمبر، التي قال إنها قد تكون «سدرة المنتهى».

وبنبرة حملت إشارات إلى تحرك شعبي واسع، قال مستور: «فأبشروا بملايين السودانيين والسودانيات من كل فج عميق»، مضيفاً أن هؤلاء قد يأتون «من حيث لا تدري»، في إشارة إلى إمكانية ظهور موقف شعبي مفاجئ دفاعاً عن البلاد.

واختتم القيادي منشوره بعبارة «والسلام على من عرف قدر نفسه»، قبل أن يضيف: «ولنا الصباح».



صفقة البرهان والإسلاميين.. شريف عثمان يزيح الستار

متابعات: عين الحقيقة

اعتبر الأمين السياسي لحزب المؤتمر السوداني، شريف محمد عثمان، أن الظهور العلني للقيادي بحزب المؤتمر الوطني المحلول، أحمد هارون، يكشف عن طبيعة التفاهمات والتحالفات القائمة بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان والحركة الإسلامية، محذراً من انعكاساتها على مستقبل السودان.

وقال شريف، في منشور على صفحته بـ«فيسبوك»، إن خروج أحمد هارون إلى العلن، رغم كونه مطلوباً لدى المحكمة الجنائية الدولية والقضاء السوداني، يمثل مؤشراً على تنامي نفوذ الحركة الإسلامية داخل مؤسسات السلطة، ويعزز مخاوف عودة رموز النظام السابق إلى واجهة المشهد السياسي. واتهم شريف هارون بتقديم ضمانات للبرهان تضمن استمرار سلطته وبقاءه في الحكم، مقابل توفير الحماية لقيادات النظام السابق وإتاحة الفرصة أمامها للإفلات من المحاسبة واستعادة نفوذها السياسي والاقتصادي.

وأضاف أن هذا التفاهم، وفق تقديره، يمهد الطريق أمام عودة شخصيات ملاحقة قضائياً إلى الحياة العامة، ويمنحها فرصة جديدة للسيطرة على ما تبقى من موارد البلاد وثروات السودانيين.



افتتاحية..

لا رابح في محرقة حرب السودان..!!

نضع بين يدي القارئ القضية الأهم والأكثر مصيرية في تاريخ السودان الحديث: ضرورة إيقاف الحرب فوراً ودون شروط، إنقاذاً لأرواح ملايين السودانيين الذين يواجهون أبشع صور المعاناة الإنسانية. لم تعد القضية مجرد تجاذبات سياسية أو صراعات على النفوذ، بل أصبحت مسألة بقاء لأمة بأكملها.

إن استمرار نيران هذه الحرب اللعينة يعني المزيد من سفك الدماء الزكية، وتعميق جراح الفقر والمجاعة، وتشريد الملايين داخل الوطن وخارجه. لقد أثبتت الأيام والشهور أنه لا رابح في هذه المحرقة، وأن الفاتورة الباهظة يدفعها المواطن الأعزل من أمنه، وصحته، ومستقبل أبنائه. إننا من هذا المنبر الإعلامي الحر، نؤكد أن شرف الموقف اليوم يتجسد في تغليب صوت العقل والشجاعة، فالشجاعة الحقيقية ليست في إشعال الحرائق وإدامة أمدها، بل في اتخاذ القرار الجريء بإطفائها. إن إنقاذ السودان ينطلق من وقف الفوهات النارية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمحاصَرين والجياع، وفتح أبواب الأمل نحو سلام عادل وشامل يعيد للمواطن كرامته وحقه الأصيل في الحياة.

ستظل (عين الحقيقة) مرآةً لنبض الشارع، وصوتاً صارخاً في وجه العبث، ينحاز دائماً وأبداً للإنسان السوداني وحقه في غدٍ آمن ومستقر. فلتتوقف الحرب الآن.. ليحيا السودان.



هل يساوم البرهان بدماء الجنود السودانيين لإنقاذ سلطته.. 4

مواطنو الجزيرة تحت وطأة الإزالة.. أكثر من 100 أسرة بلا مأوى.. 5

أبوعركي البخيت: آخر من تبقى من سيرة الفنانين أصحاب الرسالة 8

عروة الصادق: ظهور هارون يعجِّل بنهاية سلطة بورتسودان



نيالا: عين الحقيقة

قال مساعد رئيس حزب الأمة القومي لشؤون الشباب، عروة الصادق، إن الظهور العلني للقيادي في النظام السابق، أحمد هارون، يعكس تدهور الأوضاع السياسية لسلطة بورتسودان واقتراب نهايتها.

وأضاف عروة الصادق، في تصريح لـ«عين الحقيقة»، أن ظهور هارون، بعد فترة طويلة من الغياب، يمثل مؤشراً على حالة الارتباك التي تمر بها السلطة الحالية، معتبراً أن بقاءها لن يستمر «أياماً وليس شهوراً أو سنوات».

وكان أحمد هارون قد ظهر أمس في «بودكاست السودان». ويُعد هارون مطلوباً للمحكمة الجنائية الدولية بموجب مذكرة توقيف صدرت عام ٢٠٠٧، على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. كما كان من بين المحتجزين في سجن كوبر عقب سقوط نظام الإنقاذ.

هدوء مضلل في أبيي.. الأمم المتحدة تكشف مخاطر جديدة

أبيي: عين الحقيقة

حذرت الأمم المتحدة من استمرار هشاشة الوضع الأمني في منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، رغم تراجع الحوادث الأمنية بنسبة ٣٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لاكروا، أمام مجلس الأمن، إن هجمات الطائرات المسيّرة في أكتوبر الماضي، إلى جانب أحداث العنف في سوق أمييت، تكشف تعقيدات المشهد الأمني وتحديات عمل بعثة «يونيسفا».

من جانبه، حذّر المبعوث الأممي للقرن الأفريقي، غوانغ تسونغ، من تداعيات الحرب السودانية على استقرار أبيي، مشيراً إلى عبور أكثر من ٥٠ ألف عائد ولاجئ وطالب لجوء إلى جنوب السودان عبر المنطقة.

كما نبّه إلى مخاطر التصعيد في جنوب كردفان والنيل الأزرق، داعياً الخرطوم وجوبا إلى ضبط النفس وحماية الحوار الثنائي وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية.

وزير إثيوبي يفتح النار على مصر ويستحضر جراح النوبيين



أديس أبابا: عين الحقيقة

صعّد وزير المياه والطاقة الإثيوبي، هبتامو إيتيفا، انتقاداته للسياسات المصرية بشأن مياه النيل، متهماً القاهرة بالاستفادة من اتفاقيات موروثة من الحقبة الاستعمارية على حساب حقوق السودان وإثيوبيا، ومعتبراً أن التوزيع الحالي لمياه النهر يفتقر إلى العدالة.

وقال إيتيفا، في مقابلة مع مؤسسة فانا الإعلامية، إن حصول مصر على الحصة الأكبر من مياه النيل أمر غير مقبول أخلاقياً، داعياً السودانيين والأكاديميين إلى إدراك آثار الاتفاقيات التاريخية على حقوق بلادهم المائية.

واتهم الوزير القاهرة بتوجيه اتهامات إلى إثيوبيا دون تقديم أدلة، وعزا ذلك إلى مخاوف مصر من وتيرة التنمية الإثيوبية. كما انتقد قناة السلام لنقل المياه إلى سيناء، مشيراً إلى ما وصفه بإهدار المياه في المناطق الصحراوية وفقدان كميات منها بسبب التبخر في بحيرة السد العالي.

وفي سياق متصل، أثار إيتيفا ملف تهجير النوبيين السودانيين خلال بناء السد العالي، قائلاً إن أكثر من ١٠٠ ألف سوداني تضرروا من المشروع، بعد غمر مناطقهم ومنازلهم وأراضيهم، وإن مصير بعضهم لا يزال مجهولاً، وفق روايته.

وأكد الوزير أن إثيوبيا تتبنى نهجاً يقوم على التنمية المشتركة والتعاون مع دول الجوار، بدلاً من تحقيق مصالحها على حساب الآخرين. العنوان مناسب وجاذب، ويجمع بين التصعيد السياسي والبعد التاريخي للقضية النوبية.

الأمم المتحدة: ١٥,٤ مليون سوداني بحاجة إلى مأوى

متابعات: عين الحقيقة

حذّرت الأمم المتحدة من تفاقم أزمة المأوى في السودان، مؤكدة أن نحو ١٥,٤ مليون شخص بحاجة إلى مأوى طارئ ومستلزمات منزلية أساسية، في وقت لا تغطي فيه المساعدات المتاحة سوى ١٠٪ من الاحتياجات.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، في بيان مشترك اطلعت عليه «عين الحقيقة»، إن استمرار الحرب واتساع رقعة النزوح يتركان ملايين المدنيين دون حماية كافية، مشيرتين إلى أن النساء والأطفال يشكلون ثلاثة أرباع النازحين.

وكشف رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في السودان، محمد رفعت، عن نفاد مخزون المنظمة من الإمدادات الإنسانية، موضحاً أن ١٦ شاحنة وصلت إلى دارفور، لكنها كانت آخر شحنة متاحة من المخزون.



القاهرة تعلن المرحلة الرابعة للتوغِّل

وبورتسودان تلتزم الصمت الحدود الشمالية.. دم سوداني ورواية مصرية مرتبكة !!

تقرير - عين الحقيقة

بعد مرور أسابيع على مقتل العشرات من المدنيين والمعدّنين السودانيين في مناطق التنقيب على الحدود الشمالية خلال شهر أكتوبر الماضي، عاد ملف الحدود السودانية – المصرية إلى واجهة الأحداث بقوة، لكن هذه المرة عبر تناقض زمني أثار تساؤلات واسعة حول مصداقية الرواية الرسمية المصرية، وحقيقة ما يُعدّ له على الأرض.

فبينما أعلنت القاهرة عن بدء المرحلة الرابعة من حملتها ضد التنقيب غير المشروع عن الذهب، تقول مصادر سودانية مطلعة إن أحد الضابطين اللذين أُعلن عن مقتلهما في الحملة، كان قد قُتل في مارس الماضي، وليس في الفترة التي أعلنتها القاهرة.

ما الذي حدث في أكتوبر؟

شهد شهر أكتوبر الماضي عمليات مطاردة وقصف بالطيران الحربي في مناطق التنقيب على الحدود الشمالية، أبرزها منطقة الأنصاري، شمال البلاد، أسفرت عن مقتل العشرات من السودانيين.

ولم تصدر حتى الآن حصيلة رسمية موثقة من جهة مستقلة تؤكد أعداد الضحايا أو ظروف مقتلهم، إلا أن حجم التداول والشهادات المتداولة دفع تحالف (تأسيس)وحكومة السلام وعشرات المنظمات السودانية إلى إصدار بيانات إدانة، والمطالبة بتحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين وحماية المدنيين، وسط صمت حكومة بورتسودان التي يهيمن عليها الجيش والإسلاميون، بحسب وصف منتقديها.

الإعلان المصري: مرحلة رابعة وضابطان

في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الخميس الماضي، أعلن المتحدث العسكري للقوات المسلحة المصرية، العقيد أركان حرب أحمد عتمان، عن بدء المرحلة الرابعة من الحملة المكبرة لمواجهة التنقيب غير المشروع عن خام الذهب بالصحراء الشرقية، اعتباراً من يوم السبت.

وقال عتمان إن ثلاث مراحل سابقة نُفذت بين ١٤ يونيو و٢٩ أكتوبر الماضي، وأسفرت عن ضبط ٣٤ قطعة سلاح و٦٣٠٧ قطع ذخيرة، مشيراً إلى أن الحملة تهدف إلى حماية الدولة وأمن أراضيها وحماية ثروات الشعب، وبسط السيادة المصرية على كامل أراضيها.

وأضاف، في بيان منفصل نشره على «فيسبوك»، أن القتيلين هما «رئيس أركان حرس حدود المنطقة الجنوبية ورئيس عمليات كتيبة»، وذلك خلال التصدي للتنقيب غير المشروع عن الذهب.

وعرض المؤتمر فيديوهات لمواطنين قال إنهم يشكون من سيطرة عناصر إجرامية على أسعار المواد الغذائية وترويج المواطنين، ومن تأثير التنقيب على الثروة الحيوانية والزراعية وتلوث التربة والمياه.

الرواية الأخرى: قُتل في مارس

هنا يبدأ التناقض. بحسب مراقبين سودانيين، فإن الحادثة الأصلية التي قُتل فيها الضابط وقعت في مارس الماضي، خلال عمليات مطاردة بين معدّنين سودانيين وقوات حرس الحدود المصري في مناطق التنقيب على الحدود، وقُتل فيها عدد من الأشخاص من الطرفين.

لماذا يُعاد طرح حادثة قديمة الآن؟

عبّر مراقبون عن خشيتهم من أن يكون ما يُعرض من مواد مصورة وروايات رسمية مقدمة لتبرير توغل جديد في العمق السوداني براً وجواً، وصفوه بأنه قد يكون الأعنف. ويرى هؤلاء أن ملف الذهب والتهريب والتنقيب ظل قائماً لسنوات دون هذا المستوى من التصعيد، وأن ما يجري له علاقة بصراع داخلي أعمق، ويتجاوز مسألة الذهب إلى قضايا السيادة والتوازنات الإقليمية.

البُرهان من مدرسة دارفور إلى قمة القرار العسكري..

دراسة في المسار العملياتي، تطور استخدام القوة، وسلسلة القيادة والمسؤولية





الحلقة الرابعة

بروفيسور عبدالمنعم همت

يحتل سجل عبد الفتاح البرهان في دارفور موقعاً مهماً في قراءة مساره داخل المؤسسة العسكرية السودانية، لأن سنوات الحرب التي قضاها في الإقليم جاءت في مرحلة أعادت فيها القيادة العسكرية تعريف التعامل مع التمرد ومحيطه الاجتماعي والجغرافي. منذ اندلاع النزاع عام ٢٠٠٣، اتسعت العمليات الحكومية لتشمل القصف الجوي والهجمات البرية وحرق القرى والتهجير، وتداخلت القوة النظامية مع تشكيلات محلية في إدارة مناطق العمليات، وهي وقائع وثقتها تقارير الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى بدرجات مختلفة من التفصيل. البرهان كان ضابطاً في تلك المؤسسة وخدم في دارفور خلال السنوات الأولى للحرب..

وثقت هيومن رايتس ووتش وجود مستويات من القيادة، وبعض القادة تترتب عليهم مسؤولية عن جرائم ارتكبتها قواتهم..

ما الوحدة التي كان يقودها البرهان كل فترة، ولمن كان يرفع تقاريره، وما القرارات التي كانت تدخل ضمن اختصاصه في دارفور..!!



٤ . البرهان داخل منظومة القيادة

تحديد مسؤولية عبد الفتاح البرهان عن وقائع دارفور يتطلب أولاً تحديد موقعه الفعلي داخل منظومة القيادة في السنوات التي خدم فيها بالإقليم. وجود الضابط في مسرح العمليات لا يجعله تلقائياً مسؤولاً عن كل ما وقع فيه، كما أن إثبات وقوع انتهاكات واسعة النطاق لا يكفي وحده لإسناد كل واقعة إلى قائد بعينه. المسألة تتعلق بموقع الضابط في سلسلة القيادة، ونطاق الصلاحيات التي كان يمارسها، وطبيعة العمليات التي كانت تقع تحت إشرافه، ومدى علمه بما يجري، وقدرته على إصدار الأوامر أو منعها أو اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الانتهاكات.

تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في حالة دارفور، لأن لجنة الأمم المتحدة الدولية للتحقيق في دارفور وثقت وجود هيكل قيادة واضح للقوات المسلحة السودانية، يبدأ من القيادة العليا ويمتد عبر وزارة الدفاع ورئاسة الأركان والقيادات العسكرية الإقليمية. وأكدت اللجنة أن القيادة والسيطرة المركزية كانت عنصراً أساسياً في إدارة العمليات، خصوصاً مع اتساع الاعتماد على القوات الجوية وإعادة توزيع وحداتها وفق تطورات الميدان. كما أشارت إلى أن العمليات المشتركة بين القوات الحكومية والتشكيلات المسلحة المحلية يمكن أن تنشئ مسؤولية على مستويات مختلفة، متى ثبتت عناصر السيطرة الفعلية والأمر أو التخطيط أو العلم وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الانتهاكات أو معاقبة مرتكبيها.

هذه القاعدة تساعد على قراءة موقع البرهان بصورة أكثر دقة. السؤال لا ينبغي أن يكون: هل كان البرهان موجوداً في دارفور عندما وقعت الانتهاكات؟ فوجوده في الإقليم خلال تلك المرحلة ثابت في مساره المهني. السؤال الأدق هو: ما الوحدة التي كان يقودها في كل فترة، ولمن كان يرفع تقاريره، وما القرارات التي كانت تدخل ضمن اختصاصه، وهل امتلك في واقعة محددة سلطة فعلية على القوات التي ارتكبتها؟ هذه الأسئلة هي التي تنقل البحث من المسؤولية السياسية العامة إلى المسؤولية القيادية القابلة للإثبات.

وتكشف الدراسات الحقوقية التي تناولت هيكل القوات الحكومية في دارفور أن العمليات لم تكن تتحرك بصورة عشوائية. كانت هناك قيادة عسكرية إقليمية، ووحدات مشاة، وقوات جوية، وتنسيق بين عناصر مختلفة أثناء الهجمات. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش وجود مستويات متعددة من القيادة، وأشارت إلى أن بعض قادة السرايا والكتائب والألوية والفرق يمكن أن تترتب عليهم مسؤولية عن جرائم ارتكبتها قوات تحت قيادتهم، مع إقرارها في الوقت نفسه بعدم قدرتها على تحديد جميع القادة الذين شاركوا في العمليات المختلفة.

وهنا يظهر الفارق بين المسؤولية الشخصية والمسؤولية الناشئة عن الموقع القيادي المسؤولية الشخصية تحتاج إلى رابط محدد بين الشخص والفعل: إصدار أمر، أو المشاركة في التخطيط، أو الموافقة على عملية مع العلم بطبيعتها، أو تقديم المساعدة التي أسهمت بصورة مباشرة في تنفيذها. أما المسؤولية القيادية فتقوم على علاقة السيطرة الفعلية بالقوات، مع العلم أو ما كان ينبغي للقائد أن يعلمه عن الجرائم، ثم الإخفاق في اتخاذ الإجراءات المعقولة التي كانت متاحة له لمنعها أو وقفها أو إحالتها للتحقيق. وهذا المبدأ لا يفترض أن القائد كان موجوداً في مكان الجريمة، ولا يجعله مسؤولاً عن كل فعل يرتكبه مرؤوسوه بصورة تلقائية.

> ما يمكن إثباته من السجل المتاح وجود البرهان ضمن المؤسسة العسكرية التي أدارت عمليات دارفور خلال سنوات الحرب الأولى

وتزداد أهمية هذا التمييز عند دراسة البرهان لأن موقعه تغير مع الزمن. ضابط يعمل في مسرح العمليات يمتلك نطاقاً من السلطة يختلف عن قائد إقليمي، وقائد إقليمي يختلف موقعه عن رئيس الأركان، ورئيس الأركان يختلف عن القائد العام للقوات المسلحة. لذلك لا يصح إسقاط المسؤوليات التي ترتبت على موقعه في مراحل لاحقة على وقائع حدثت في مراحل سابقة من دون تحديد التسلسل الوظيفي لكل واقعة. وفي المقابل، فإن تطور موقعه داخل المؤسسة العسكرية يجعل دراسة السنوات السابقة ذات قيمة في فهم خبرته العملياتية وصلاته بسلسلة القيادة التي صعد فيها لاحقاً.

المؤشر الأكثر أهمية هو القدرة الفعلية على التأثير في العمليات. فكلما ارتفع موقع القائد واتسع نطاق سيطرته، اتسعت معه قدرته على إصدار التعليمات، وتخصيص القوات، واعتماد العمليات، والحصول على المعلومات، واتخاذ إجراءات بعد وقوع الانتهاكات. ولذلك فإن إثبات المسؤولية لا يعتمد على الرتبة وحدها، فقد يكون قائد برتبة أقل صاحب سلطة مباشرة على وحدة نفذت جريمة، بينما قد يحتاج إسناد المسؤولية إلى قائد أعلى إلى إثبات العلم والسيطرة الفعلية والقدرة على التدخل.

وبالنسبة إلى البرهان تحديداً، فإن ما يمكن إثباته من السجل المتاح هو وجوده ضمن المؤسسة العسكرية التي أدارت عمليات دارفور خلال سنوات الحرب الأولى، ثم صعوده داخل هرم القيادة إلى مواقع أكثر تأثيراً.

أما نسبة عملية محددة إليه شخصياً، أو القول إنه أصدر أمراً باستخدام وسيلة معينة ضد مدنيين، فتحتاج إلى مستوى مختلف من الأدلة: أوامر مكتوبة، سجلات عمليات، شهادات مباشرة، اتصالات، تقارير ميدانية، أو أدلة أخرى تربط القرار به بصورة واضحة. غياب هذه الأدلة في المصادر العلنية لا يبرئه من المسؤولية، كما أن وجوده في الإقليم وحده لا يكفي لإدانته بواقعة محددة.

التقدير الاستراتيجي هنا أن قيمة سجل دارفور في حالة البرهان لا تكمن فقط في البحث عن واقعة يمكن نسبتها إليه، وإنما في إعادة بناء المسار الذي انتقل من خلاله ضابط ميداني في بيئة حرب إلى موقع أصبح فيه جزءاً من مركز القرار الوطني.

هذا المسار يسمح بفحص تطور سلطته، واتساع نطاق معلوماته، وتغير قدرته على التأثير في العمليات، ثم مقارنة ذلك بما حدث في مراحل لاحقة. وعند هذه النقطة يصبح البحث في المسؤولية أكثر دقة: فصل ما يمكن إثباته عن البرهان شخصياً، عما يمكن نسبته إلى المؤسسة التي خدم فيها، وما يمكن أن تترتب عليه مسؤولية قيادية بحكم السلطة والسيطرة الفعلية في كل مرحلة.

(نواصل)..

صفقة الرياض..

هل يساوم البرهان بدماء الجنود السودانيين لإنقاذ سلطته..



تضع احتمالات مشاركة قوات سودانية في الحرب ضد الحوثيين في اليمن قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، أمام معادلة سياسية وعسكرية معقدة، تتجاوز حدود الاستجابة لطلب سعودي، لتلامس طبيعة التحالفات التي تستند إليها سلطة بورتسودان، وحدود استقلال قرارها العسكري، في ظل أزمة اقتصادية خانقة وحرب تستنزف البلاد منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

تقرير: عين الحقيقة

البوشي: الرهان على موسكو لم يحقق بدوره الدعم الحاسم الذي كانت تنتظره سلطة بورتسودان..



وتكتسب هذه التطورات حساسية إضافية بالنظر إلى التقاطعات الإقليمية التي تحيطِ بالمشهد السوداني، خصوصاً العلاقات المتوترة بين الرياض وطهران، والصراع السعودي مع الحوثيين، إلى جانب علاقات التعاون بين طهران والإسلاميين وقيادات في الجيش السوداني، وارتباط كتائب الحركة الإسلامية، الحليفة للبرهان، بدعم محور طهران. وهي تناقضات تجعل أي انخِراط عسكري سوداني في اليمن محاطاً بحسابات تتجاوز الاعتبارات العسكرية المباشرة.

ويرى المحلل السياسي أواب عزام البوشي، في حديثه لـ«عين الحقيقة»، أن السعودية وضعت البرهان أمام اختبار بالغ التعقيد، كشف حجم التناقضات التي تحاصر خياراته السياسية والإقليمية، مشيراً إلى أن القرارات الاستراتيجية لسلطة بورتسودان باتت تتأثر بصورة متزايدة بحاجتها إلى الدعم المالي الخارجي، أكثر من ارتباطها بالأولويات الوطنية.

ويقول البوشي إن البرهان رفض في البداية إرسال قوة عسكرية إلى اليمن استجابة للطلب السعودي، في ظل تعقيدات تتصل بتقارير عن تعاون بين الحوثيين وبعض الدوائر داخل المؤسسة العسكرية السودانية، بما في ذلك مزاعم بشأن التدريب على الطائرات المسيّرة ونقل أسلحة عبر ميناء بورتسودان، ضمن سياق إقليمي يرتبط بإيران.

ويضيف أن المفارقة تكمن في أن البرهان يجد نفسه مطالباً بالوقوف إلى جانب الرياض في مواجهة الحوثيين، بينما تحيط بالمؤسسة العسكرية السودانية تقارير عن علاقات مع أطراف مرتبطة بالخصم الذي تطلب السعودية مواجهته، الأمر الذي يضعه أمام اختبار صعب للتحالفات والمصالح المتشابكة.

ولا يستبعد البوشي أن تكون الحسابات الاقتصادية قد لعبت دوراً حاسماً في تغيير موقف قائد الجيش، موضحاً أن البرهان كان يأمل في الحصول على وديعة مالية سعودية تساعد سلطة بورتسودان على مواجهة تدهور العملة وتراجع الموارد وتفاقم الأزمات المعيشية.

غير أن رفض الاستجابة للطلب العسكري السعودي ألقى بظلاله على مسار طلب الدعم، وأثار تساؤلات بشأن استعداد الرياض لتقديم مساعدات مالية دون مقابل سياسي أو أمني.

ويشير البوشي إلى أن الرهان على موسكو لم يحقق بدوره الدعم الحاسم الذي كانت تنتظره سلطة بورتسودان، في وقت تواجه فيه إيران حساباتها الإقليمية الخاصة، ما ضيّق خيارات البرهان ودفعه، وفق تقديره، إلى إعادة النظر في موقفه من المشاركة العسكرية تحت ضغط الحاجة الاقتصادية والسياسية.

وفي قراءة أكثر حدة، يرى الصحفي يوسف عزالدين، في حديثه لـ«عين الحقيقة»، أن التوجه نحو إرسال قوات سودانية إلى اليمن يعكس مفارقة صارخة؛ إذ تتجه السلطة إلى الانخراط في صراع خارج الحدود، بينما تعجز عن حماية المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية في الداخل، في ظل استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الإنسانية.

ويقول عزالدين إن السودان، الذي يحتاج إلى كل إمكاناته العسكرية لحماية أراضيه واستعادة استقراره، لا ينبغي أن يتحول جيشه إلى قوة تخوض حروباً بالوكالة عن أطراف إقليمية، متسائلاً عن جدوى إرسال الجنود إلى الحدود السعودية اليمنية، بينما يعاني سكان أم درمان من انقطاع المياه والكهرباء، ويواجه المدنيون في الفاشر أوضاعاً إنسانية قاسية.

ويشكك عزالدين في طبيعة المقابل الذي قد تحصل عليه السلطة السودانية جراء هذه المشاركة، معتبراً أن توظيف القوات المسلحة وكتائب الإسلاميين وقوات درع السودان، بحسب المعلومات المتداولة، في مهمة خارجية يثير أسئلة جوهرية بشأن الجهة التي اتخذت القرار، والجهة التي أجازته، والاتفاقات التي تحكمه، فضلاً عن مصير الجنود المشاركين.

كما يلفت إلى التحول في خطاب قوات درع السودان، التي قدمت نفسها باعتبارها قوة لحماية البلاد ومواجهة الدعم السريع، قبل أن تثار تساؤلات بشأن احتمال مشاركتها في مهمة عسكرية خارجية، معتبراً أن ذلك يفتح الباب أمام مراجعة دور هذه التشكيلات المسلحة وأولوياتها، ومدى ارتباط تحركاتها بالمصلحة الوطنية.

ويربط عزالدين هذا التحرك بمحاولة البرهان تحسين علاقاته مع الرياض وتأمين تمويل خارجي يساعده على مواصلة الحرب، محذراً من تكرار تجربة مشاركة القوات السودانية في حرب اليمن خلال عهد الرئيس السابق عمر البشير، وما أثارته من جدل بشأن كلفة المشاركة البشرية والسياسية.

وبين قراءة البوشي للحسابات الاقتصادية والإقليمية، وانتقادات عزالدين لتوظيف القوة العسكرية السودانية خارج الحدود، تتقدم أسئلة تتعلق بمستقبل القرار الوطني: هل تحولت مشاركة القوات إلى ورقة تفاوض للحصول على الدعم المالي؟ وما طبيعة التفاهمات بين البرهان والرياض؟ وهل عُرضت هذه الترتيبات على مؤسسات الدولة والجهات المعنية؟

في بلد تتسع فيه رقعة الحرب، وتتآكل فيه مؤسسات الدولة، ويواجه ملايين المواطنين مخاطر الجوع والنزوح وانهيار الخدمات، تبدو المفارقة أكبر من مجرد إرسال قوات إلى اليمن؛ إنها تتعلق بأولويات السلطة نفسها، وبمدى استعدادها لاستخدام ما تبقى من قدرات الدولة العسكرية في خدمة حسابات خارجية، بينما لا تزال معركة استعادة السودان من الحرب والانهيار بلا أفق واضح.



مواطنو الجزيرة تحت وطأة الإزالة.. أكثر من 100 أسرة بلا مأوى..



تقرير / عين الحقيقة

أثارت عمليات هدم أكثر من مائة منزل بقرية طيبة الشيخ عبد الباقي في ولاية الجزيرة موجة من الغضب والاستنكار وسط السكان والقيادات الأهلية، بعدما نفذت السلطات عمليات إزالة استهدفت منازل مواطنين ينحدرون من غرب السودان، في خطوة أعادت إلى الواجهة تساؤلات بشأن مشروعية الإجراءات، والضمانات القانونية والإنسانية المصاحبة لها، ومصير الأسر التي فقدت مساكنها. ووفقاً لتقارير صحفية، نفذت وحدة المخالفات التابعة لوزارة التخطيط العمراني بالولاية، الثلاثاء، عمليات الإزالة التي شملت أكثر من مائة منزل، وسط اتهامات للسلطات بالتسبب في تشريد أسر وإلحاق أضرار واسعة بممتلكاتها، في وقت تعاني فيه الولاية تداعيات الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية.

رفضت مركزية مؤتمر الكنابي تقديم عمليات الهدم باعتبارها إجراءات اعتيادية لإزالة التعديات على الأراضي الحكومية





وتتجاوز تداعيات العملية مسألة هدم المباني، لتطرح أسئلة بشأن أوضاع الأسر المتضررة، ومصيرها بعد فقدان مساكنها، ومدى وجود ترتيبات للإيواء أو التعويض، فضلاً عن طبيعة الإجراءات التي سبقت التنفيذ والأسس القانونية التي استندت إليها السلطات.

واستنكر آدم دهب، شيخ الإدارة الأهلية لقبيلة المراريت بولاية الجزيرة، ما جرى، واصفاً عمليات الهدم بأنها فعل شنيع لم يكن الأهالي يتوقعون حدوثه بهذه الصورة. ودعا الحكومة والجهات الرسمية والمنظمات الإنسانية إلى زيارة القرية والوقوف ميدانياً على حجم الأضرار وتوثيق ما تعرض له السكان.

وقال دهب، في تصريحات لراديو تمازج، إن عدداً محدوداً من أبناء القرية شاركوا فيما وصفه بالفعل الذي انتهك حقوق السكان، مطالباً بكشف ملابسات العملية وتحديد مسؤولية الجهات التي شاركت فيها أو أشرفت على تنفيذها.

وفي إفادة أخرى، عبّرت مواطنة من أهالي القرية عن استنكارها لما تعرضت له المنطقة من تدمير وحرق، مشيرة إلى أن الهدم، والخسائر التي لحقت بالمواطنين، والتحديات التي تواجه الأسر المتضررة بعد فقدان مساكنها.



وفي معاناة السكان امتدت ما بين خمس وست سنوات.

وتساءلت عن غياب سلطة بورتسودان والجهات المعنية طوال تلك الفترة، قبل أن تظهر لتنفيذ عمليات الهدم، مطالبة السلطات بتحمل مسؤولياتها تجاه الأهالي وما تعرضوا له من أضرار وظروف قاسية.

وفي إفادة خاصة لـ«عين الحقيقة»، قال المواطن «ع أ م ع»، أحد المتضررين من عمليات الإزالة، إن الهدم وضعه وأسرته التي تضم عشرة أطفال وامرأة مسنة، في العراء بلا مأوى، في ظل ظروف معيشية قاسية.

متضرر: ثلاثة من أبنائي يقاتلون حالياً إلى جانب الجيش والقوات المشتركة في جبهتي كردفان والنيل الأزرق..

وأضاف أن ثلاثة من أبنائه يقاتلون حالياً إلى جانب الجيش والقوات المشتركة في جبهتي كردفان والنيل الأزرق. وتوثق هذه الشهادة جانباً من الآثار المباشرة لعمليات

واقع الأمر، برّرت سلطات الأمر الواقع عمليات الإزالة باعتبارات قانونية وإدارية؛ إذ قال وائل الأمين، مفتش الأراضي، إن ما جرى يندرج ضمن اختصاص الجهات المعنية بحماية الأراضي الحكومية وإزالة المخالفات والتعديات عليها. غير أن هذا التبرير لم يحسم الجدل بشأن سلامة الإجراءات، أو مدى مراعاتها حقوق السكان والضمانات الواجب توفيرها قبل تنفيذ عمليات الهدم.

المركزية: يجب إجراء تحقيق مستقل وشفاف لكشف الملابسات، والوقف الفوري لأي عمليات إزالة جديدة إلى حين مراجعة الإجراءات

وفي بيان رد وتوضيح اطلعت عليه «عين الحقيقة»، رفضت مركزية مؤتمر الكنابي تقديم عمليات الهدم باعتبارها إجراءات اعتيادية لإزالة التعديات على الأراضي الحكومية، مؤكدة أن تطبيق القانون لا ينبغي أن يؤدي إلى تشريد الأسر أو المساس بحقوقها الأساسية، دون مراعاة الضمانات القانونية والإنسانية.

وطالبت المركزية بإجراء تحقيق مستقل وشفاف لكشف ملابسات العملية، والوقف الفوري لأي عمليات إزالة جديدة إلى حين مراجعة الإجراءات، إلى جانب حصر المنازل المهدمة والأسر المتضررة، وتوفير حلول عاجلة للإيواء وجبر الضرر.

كما دعت إلى نشر القرارات والمستندات القانونية التي استندت إليها السلطات في تنفيذ الإزالة، وتمكين المواطنين من الاطلاع عليها وممارسة حقهم في التظلم والتقاضي، محذرة من توظيف الخلفيات الاجتماعية والجغرافية للسكان للانتقاص من حقوقهم في السكن والاستقرار والمواطنة المتساوية.

تتجاوز تداعيات العملية مسألة هدم المباني، لتطرح أسئلة بشأن أوضاع الأسر المتضررة، ومصيرها بعد فقدان مساكنها

وتضع هذه القضية الإنسانية حكومة ولاية الجزيرة أمام مسؤولية تقديم إجابات واضحة بشأن الأساس القانوني لعمليات الهدم، والجهة التي أصدرت أوامر التنفيذ، وما إذا كان السكان قد أُخطروا مسبقاً ومُنحوا فرصة للطعن في الإجراءات، فضلاً عن التدابير المتخذة لمعالجة أوضاع الأسر المتضررة. فإذا كانت حماية الأراضي الحكومية وإزالة التعديات اختصاصاً أصيلاً للسلطات، فإن ذلك لا يعفيها من الالتزام بالقانون وصون الحقوق الأساسية للمواطنين.

ولا يمكن اختزال القضية في خلاف حول ملكية الأرض، بينما تواجه أسر فقدت منازلها مستقبلاً مجهولاً، وتنتظر كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات، وضمان عدم تحول إجراءات الإزالة إلى بوابة جديدة للتشريد وانتهاك الحقوق.

التاريخ لا يتذكر من تمسّك بالسلطة.. بل من أنقذ شعبه



لم تعد مأساة السودان تحتمل مزيداً من الانتظار أو المناورات السياسية والعسكرية. فبعد سنوات من الحرب والدمار والنزوح والانهيار الاقتصادي، لا يزال ملايين السودانيين ينتظرون قراراً ينهي معاناتهم ويعيد إليهم الأمل في الحياة والأمان. وفي خضم هذه المأساة، يظل السؤال موجهاً إلى قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان: إلى متى ستظل حسابات السلطة والمعارك تتقدم على مصلحة الشعب السوداني؟

كان المنتظر في هذا التوقيت أن يخرج البرهان بخطاب تاريخي ومباشر إلى السودانيين، يخاطب فيه ضمير الوطن، ويعلن استعداده لوقف الحرب وفتح الطريق أمام تسوية سياسية تنهي القتال وتضع حداً لمعاناة المواطنين. خطاب لا يبحث عن انتصار عسكري أو مكسب سياسي، وإنما عن فرصة لإنقاذ ما تبقى من السودان.

إن إعلان وقف الحرب لا يعني هزيمة الجيش، ولا يمثل انتصاراً لطرف على آخر، كما لا ينبغي تصويره باعتباره تنازلاً سياسياً. بل هو قرار تفرضه المسؤولية الوطنية والأخلاقية، عندما تصبح كلفة استمرار الحرب أكبر من أي مكاسب عسكرية أو حسابات تتعلق بالبقاء في السلطة. فالسودانيون اليوم يواجهون واقعاً بالغ القسوة: ضائقة معيشية خانقة، وانهياراً في الخدمات الأساسية، ونقصاً في الغذاء والدواء، إلى جانب النزوح والتشرد وفقدان مصادر الرزق.

مدن دمرتها الحرب، وأسر شُردت، وأجيال بات مستقبلها مهدداً. وكل يوم إضافي من القتال يعني مزيداً من الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية.



لم يعد المطلوب من البرهان خطاباً جديداً عن الانتصارات أو الوعود العسكرية، بل موقفاً سياسياً شجاعاً يضع حياة السودانيين فوق اعتبارات السلطة، ويمنح السلام فرصة حقيقية. فقيادة الدولة لا تُقاس فقط بالقدرة على إدارة المعارك، وإنما أيضاً بالقدرة على اتخاذ القرارات الصعبة عندما تكون حياة المواطنين ومستقبل البلاد على المحك.

ولو اختار البرهان إعلان وقف الحرب والانحياز إلى خيار السلام، فإن ذلك سيترك أثراً مختلفاً في ذاكرة السودانيين. فالتاريخ لا يخلّد من تمسّك بالسلطة أطول فترة ممكنة، ولا من أصرّ على مواصلة الحروب، بل يتذكر من امتلك الشجاعة لاتخاذ قرار ينقذ شعبه ويحمي وطنه.

قد لا يكون وقف الحرب نهاية لكل أزمات السودان، لكنه سيكون بداية ضرورية لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وفتح الطريق أمام حكم مدني ودولة يسودها السلام والقانون.

هذه المأساة والمجاعة الإنسانية تحتاج إلى قيادة تدرك أن إنقاذ الشعب أهم من البقاء في السلطة، وأن أعظم انتصار يمكن أن يتحقق اليوم هو أن تتوقف الحرب ويعود السودانيون إلى بيوتهم آمنين.

كيف تبنى (دولة المؤسسات) من بوابة الزراعة؟



لنضع اليد على الإشكالية المزمنة التي تُعطل قطاع الإنتاج في السودان: إنها إشكالية إدارة الدولة بعيداً عن الأطر المؤسسية. إن الحديث عن تبرع أو دعم مباشر بقيمة ٥٠ مليار جنيه لجمعيات المزارعين بمشروع الجزيرة رغم إيجابيته الظاهرية وحاجة المشروع الماسّة للتمويل يثير تساؤلات جوهرية حول فلسفة الحكم ومدى الالتزام بالصلاحيات الدستورية والقانونية. فإذا كانت السيادة والأمن القومي هما اختصاص مجلس السيادة، فإن إدارة الموارد وتدفق الميزانيات وتلبية احتياجات المشاريع الزراعية هي صلب عمل الجهاز التنفيذي، ممثلاً في وزارات المالية، والزراعة، والري. مشروع السوكي.. نموذج يبحث عن مؤسسية الحل ما انطبق على مشروع الجزيرة يمتد بظلاله مباشرة على مشروع «السوكي» الزراعي، أحد أهم أعمدة الإنتاج في البلاد، والذي يعاني هو الآخر من أزمات هيكلية حادة في الري والتمويل والبنية التحتية. إذا أردنا للنهوض بمشروع السوكي أن يكون مثالاً يتجاوز أخطاء الماضي، فإن الحل لا يكمن في انتظار مبادرات فردية أو «هبات» تُصرف من ميزانيات غير مخصصة للزراعة، بل يكمن في استعادة المسار المؤسسي للحل عبر الخطوات الأربع التالية:

- الشرعية الإدارية والتنظيمية: هي أولى خطوات الإصلاح في السوكي لحسم التنازع الإداري وترسيخ دولة القانون.
- الارتقاء عبر القنوات الرسمية: ترفع إدارة المشروع دراسة الجدوى واحتياجات الري والميكنة إلى وزارة الزراعة والري الاتحادية، ليتم تقييمها فنياً وهندسياً بواسطة الخبراء المختصين.
- التخطيط المالي والرقابة: تُدرج المبالغ المطلوبة ضمن موازنة التنمية والاستثمار للدولة، ليجاز التمويل عبر مجلس الوزراء وتُصرف الأموال تحت رقابة جهاز المراجع العام، بما يضمن الشفافية والعدالة في توزيع الموارد الوطنية.
- تأهيل البنية التحتية بتمويل مستدام: توجيه التمويل المؤسسي لمعالجة جذور أزمة الري في السوكي، وتحديث محطات الطلمبات، وتوفير الميكنة الزراعية الحديثة وفق آليات الشراء الحكومي الشفافة. دولة المؤسسات هي الضمانة الوحيدة إن تحويل مكتب إدارة السيادة أو قيادة الجيش إلى ملجأ لطلب التمويل للمستشفيات والجامعات والمشاريع الزراعية المتعثرة مثل السوكي والرهد يفرغ الحكومة التنفيذية من مضمونها، ويحول وزارات عريقة كـ «المالية» و«الزراعة» إلى هياكل شكلية لا تملك من أمر مواردها شيئاً.

المطالبة بالنهوض بمشروع السوكي، أو أي مشروع إنتاجي آخر، يجب أن تترافق مع المطالبة بترسيخ دولة المؤسسات. فالزراعة في السودان لن تنهض بالمكرمات والهبات الإسعافية، بل بتشريعات تحمي المشاريع، وميزانيات تخطط وتُنفق عبر قنوات الدولة الرسمية الخاضعة للمساءلة والرقابة.

إن حماية الاقتصاد السوداني تبدأ من احترام قواعد إدارة الدولة؛ فحين تلزم كل مؤسسة حدود اختصاصها الدستوري، سنضمن حينها استدامة التنمية واستعادة المشاريع القومية لدورها التاريخي كسلة غذاء للبلاد.

نداء إلى الشركاء: رسائل مخلصة لإعلاء المصلحة الوطنية

تُعدّ التجربة المؤسسية اختباراً حقيقياً لرقي الشعوب ووعي قيادتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشروع قومي ومصدر عيش لآلاف الأسر كمشروع السوكي الزراعي. إن البناء المؤسسي بمشروع السوكي لا يكتمل بمجرد إجراء الانتخابات وتشكيل التنظيمات، بل يكتمل بإرساء أدبيات «قبول الآخر» واحترام الإرادة الجماعية، والعمل من داخل الأطر القانونية ومن موقع المعارضة الناقدة والمهذبة لا الهادمة.

ختاماً..

إن مشكلة مشروع السوكي اليوم ليست فقط في توفير التمويل أو جلب الآليات، بل في بناء العقل الإداري لقيادات المزارعين، عندما يؤمنون بأن الوطن يُبنى بالنظام لا بالخواطر، وبالقانون لا بالاستثناءات.

وحين تخرج الزراعة من دائرة (المكرمات الموسمية) لتلتحق بركب التخطيط المؤسسي المحاسب، لن يعود مشروع السوكي أو غيره من المشاريع القومية بحاجة إلى استغاثة، بل سيتحولون بفضل سواعد أبنائهم وإدارة الدولة إلى قاطرة حقيقية للاستقرار والرفاه. فالاستقرار يبدأ حيث ينتهي الارتجال.





المعلم في دولة "الانسياب"... حقوق مؤجلة ووعود لا تنتهي!

يبدو أن الحكومة اكتشفت أخيراً حلاً عبقرياً لمشكلة حقوق المعلمين، لا يكلفها كثيراً ولا يرهق ميزانيتها ولا يستدعي منها الوفاء بالتزاماتها: إنها نظرية «انسياب المتأخرات» و«جدولة المستحقات»! يا لها من عبقرية إدارية تستحق أن تُدرّس في كليات الاقتصاد، وربما تُضاف إلى المناهج الدراسية بوصفها أحدث اكتشاف في فنون تحويل الحقوق إلى مواعيد، والرواتب إلى وعود، والمعاناة إلى مصطلحات أنيقة تصلح للاستهلاك الإعلامي!

في هذه الدولة، لم يعد المعلم ينتظر راتبه فحسب، بل أصبح مطالباً بتطوير قدراته اللغوية لفهم قاموس الحكومة المالي. فالراتب المتأخر لم يعد راتباً متأخراً، وإنما «مستحقات قيد الانسياب»، والحق المسلوب لم يعد حقاً مسلوباً، بل «التزاماً خاضعاً للجدولة»، أما العجز عن السداد فقد أصبح، بقدرة المسؤولين على التجميل اللفظي، خطة مالية ذات أبعاد استراتيجية!

لكن دعونا نسأل: أي انسياب هذا الذي لا يصل إلى جيب المعلم؟ وأي جدولة هذه التي يبدو أن مواعيدها أكثر مرونة من مواقف الحكومة نفسها؟ هل المطلوب من المعلم أن يذهب إلى صاحب البقالة ويطلب منه جدولة ثمن الخبز، وأن يقنع صاحب المنزل بأن إيجاره سيخضع للانسياب، وأن يشرح لأطفاله أن وجبة الغد تنتظر اكتمال الإجراءات المالية؟

يا سادة الحكم والإدارة، المعلم ليس صندوقاً للطوارئ، ولا مصرفاً بلا فوائد تقترض منه الدولة حين تضيق بها الحسابات، ثم تعيد إليه حقوقه بالتقسيط متى سمحت الظروف! إنه موظف يؤدي عملاً، ويستحق مقابله أجراً كاملاً وفي موعد معلوم، لا منّة حكومية ولا هبة من خزينة الدولة. ومن المدهش أن تصبح مطالبة المعلم بحقه مناسبة لإطلاق التصريحات والتطمينات، بينما لا تتحول هذه التصريحات إلى أموال حقيقية تسد أفواه الالتزامات المتراكمة.

المفارقة الأكثر إيلاماً أن الدولة التي تنتظر من المعلم أن يصنع أجيالاً واعية، وأن يغرس فيهم احترام القانون والانضباط والوفاء بالعهود، تعطيه بنفسها درساً يومياً في أن الالتزامات يمكن تأجيلها، وأن الوعود قد تحل محل التنفيذ، وأن صاحب الحق قد يظل سنوات يطارد حقه في دهاليز التبريرات!أي رسالة تربوية هذه؟ وكيف نطلب من المعلم أن يعلّم التلاميذ قيمة العمل والإخلاص، بينما يشعر أن عمله نفسه لا يُقابل بالتقدير المادي اللائق؟ وكيف نطالبه بالصبر والتضحية، وكأن الصبر بند إضافي في عقد وظيفته، والتضحية ضريبة إجبارية لا تنتهي؟

إن أخطر ما في هذه السياسة ليس مجرد تأخير الرواتب والمتأخرات، بل تحويل التأخير إلى أمر اعتيادي، والالتفاف على أصل المشكلة بسلسلة من المصطلحات والتصريحات. فالجدولة قد تكون معالجة استثنائية عند الضرورة، لكنها حين تتحول إلى نمط دائم تصبح اعترافاً بالعجز الإداري، وتكريساً لغياب التخطيط، ونقلاً لفاتورة الإخفاق من مكاتب المسؤولين إلى موائد المعلمين وأسرهم.

والسؤال الذي يستحق إجابة واضحة: من يحاسب المسؤول عن ضياع حقوق المعلمين؟ ومن يحدد موعداً نهائياً للسداد؟ وأين الجدول الزمني الملزم الذي لا يتغير بتغير التصريحات؟ ولماذا يُطلب من المعلم دائماً تفهّم الظروف، بينما لا يُطلب من الجهات المسؤولة تفهّم أن للمعلم حياة والتزامات وكرامة؟

لا نريد مؤتمرات صحفية لتفسير التأخير، ولا بيانات تحتفي بانسياب جزء من حق، ولا عبارات منمقة تُسوّق التقسيط باعتباره إنجازاً تاريخياً. نريد حقوقاً تصل كاملة، ومواعيد تُحترم، ومحاسبة تضع حداً لهذه المهزلة الإدارية.

فالحكومة التي لا تستطيع الوفاء بحقوق المعلم لا يحق لها أن تطالبه وحده بإنقاذ التعليم. ولعل الإنجاز الأكبر الذي ينبغي أن تسجله السياسات الحالية في دفاترها هو أنها جعلت المعلم يتعلم درساً قاسياً خارج المنهج: كيف يكون مسؤولاً عن صناعة المستقبل، بينما يُترك حاضره معلقاً بين «الانسياب» و«الجدولة» ووعود لا تعرف طريقها إلى التنفيذ! فالراتب ليس قصيدة تُلقى في مؤتمر، والمتأخرات ليست مشروعاً أدبياً مفتوح النهايات، وحقوق المعلم ليست صدقة تنتظر مزاج الموازنة. وإذا كان التعليم أساس النهضة، فإن إهانة المعلم وتأجيل حقوقه ليست مجرد مشكلة مالية؛ إنها سياسة تُقوّض المستقبل بيد من يزعمون أنهم يديرونه.

المعلمون يستأنفون الإضراب غداً الاثنين في الخرطوم للمطالبة برفع الأجور وسداد المتأخرات

متابعات: عين الحقيقة

يستأنف المعلمون في ولاية الخرطوم، غداً الاثنين، إضرابهم عن العمل لمدة يومين، ضمن جدول التصعيد النقابي الذي أعلنته لجنة المعلمين السودانيين.

ويأتي استئناف الإضراب غداً الاثنين وبعد غد الثلاثاء ٩ و١٠ نوفمبر، استكمالاً للإضراب الذي نُفذ يومي الأربعاء والخميس الماضيين، وذلك للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٥٠٠ ألف جنيه وسداد المتأخرات المالية.

وأوضحت اللجنة العليا للإضراب، في تصريح صحفي، أن الإضراب يأتي ضمن التصعيد النقابي المستمر الذي أطلقت عليه (أم المعارك النقابية) و(معركة النفس الطويل). بهدف انتزاع حقوق المعلمين والتصدي لما وصفته بـ(مخططات تصفية التعليم الحكومي).

وأكدت اللجنة تمسكها بمطالبها، وفي مقدمتها رفع الحد الأدنى للأجور، وصرف جميع المستحقات المالية المتأخرة، إلى جانب التزام الدولة بالإنفاق على التعليم الحكومي.

ودعت المعلمين والمعلمات في ولاية الخرطوم إلى الالتزام بجدول الإضراب والمشاركة الفاعلة في الحراك النقابي، معتبرة ذلك واجباً لحماية مستقبل التعليم والدفاع عن كرامة المهنة.

وشددت اللجنة على مواصلة التصعيد حتى تحقيق مطالب المعلمين، مؤكدة أن تحركاتها تستهدف حماية التعليم الحكومي وضمان حياة كريمة للعاملين في قطاع التعليم.

وفي سياق متصل، كانت اللجنة قد أعلنت أن الخلية الأمنية استدعت اثنين من أعضائها بمحلية أمبدة، هما الناير الطريفي حمد النيل ومحمد آدم، على خلفية الإضراب، رغم أن الأخير مصاب بكسر في الرجل وملازم لسرير المرض منذ أكثر من شهر.

وحمّلت اللجنة السلطة المسؤولية الكاملة عن سلامة الزميلين، مطالبة بوقف الاستدعاءات والتضييق الأمني واحترام الحق في التنظيم والإضراب.



استدعاء من فراش المرض.. حين يصبح المعلم متهم بلا جريمة

قصة ترويها: عين الحقيقة

لم يكن المعلم يتوقع أن يقطع رنين الهاتف سكون غرفته في ذلك الصباح. كان طريح الفراش، عاجزاً عن المشي بسبب إعاقته، وقد أثقل المرض جسده، فيما أثقلت الحرب كاهل أسرته، وجعلت أبسط احتياجات الحياة معركة يومية.

على الطرف الآخر، جاءه صوت يستفسر عن مشاركته في إضراب المعلمين بمحلية أمبدة في أم درمان، قبل أن يبلغه بضرورة الحضور إلى مقر الخلية الأمنية للتحقيق. حاول أن يشرح أن قدميه لا تحملانه، وأن حالته الصحية لا تسمح له بمغادرة فراشه، لكن الشرح لم يكن كافياً. بدا أن المرض والإعاقة لا يشكلان عذراً مقبولاً أمام استدعاء الأجهزة الأمنية، وأن المشاركة في الإضراب أصبحت سبباً كافياً للمساءلة.

لم يكن الرجل يطلب امتيازاً، بل كان ينتظر راتباً يكفيه لشراء الدواء والطعام، ومستحقات ظلت معلقة في دفاتر الوعود الحكومية. فمنذ اندلاع الحرب، تراجعت أوضاع المعلمين بصورة قاسية، وتآكلت قدرتهم على توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، بينما ظلت المدارس تعاني، والطلاب يدفعون ثمن الانهيار.

لكن المفارقة أن المعلم، الذي يُفترض أن يجد التقدير والرعاية، وجد نفسه في مواجهة استدعاء أمني بسبب احتجاجه على أوضاعه المعيشية وحقوقه، وسط شكاوى من التضييق والتهديد والملاحقة، واتهامات لكتائب الحركة الإسلامية بممارسة الضغوط على المعلمين.

هكذا تختصر حكاية هذا المعلم وجهاً آخر من مأساة السودان: حرب لا تكتفي بتدمير البيوت والمدارس، بل تمتد لتطارد المعلم حتى داخل فراش مرضه. ففي بلد تتهاوى فيه الحقوق، يبدو أن السلطات تجد وقتاً لملاحقة المعلمين بسبب الإضراب، لكنها لا تجد وقتاً للاستماع إلى أنينهم.



أبو عركي البخيت.. آخر من تبقّى من سيرة الفنانين أصحاب الرسالة



بورتريه ثقافي : عين الحقيقة

في زمنٍ تتبدّل فيه المواقف كما تتبدّل الألحان، ويغدو فيه الصمت أحياناً أقصر الطرق إلى النجاة، يقف الفنان السوداني أبو عركي البخيت شامخاً كأنه آخر الأشجار العتيقة في غابةٍ اجتاحتها الرياح. لم يكن مجرد صوتٍ جميلٍ عبر ذاكرة السودانيين، بل ضميراً فنياً ظلّ يقاوم الانكسار، ويمنح الأغنية معنى يتجاوز الطرب إلى رحابة الموقف الإنساني.

ينتمي أبو عركي إلى جيلٍ آمن بأن الفن ليس زينةً للحياة، وإنما أحد وجوهها الأكثر صدقاً ، جيلٍ كانت الأغنية عنده رسالة، والكلمة مسؤولية، والمسرح مساحةً للانحياز إلى الإنسان البسيط، بأحلامه الصغيرة وأوجاعه الكبيرة ، ومن هذه المدرسة خرج صوته مشبعاً بالحب والحنين، ومحمّلاً بأسئلة الوطن والحرية والكرامة.

غنّى للحب، لكنه لم يحصره بين عاشقين؛ وسّع معناه حتى صار حباً للأرض والناس، وإيماناً بوطنٍ يتّسع للجميع. وغنّى للسلام بوصفه حقاً للحياة، وللوحدة باعتبارها جسراً تعبر فوقه اختلافات السودانيين، لا شعاراً ترفعه المنابر ثم تنساه عند أول اختبار.



ولعلّ أجمل ما في سيرة أبي عركي أن صوته لم ينفصل عن موقفه ، فقد ظلّ بعيداً عن إغراءات التلوّن، محتفظاً بمسافةٍ أخلاقية بين الفنان والسلطة، مؤمناً بأن قيمة الأغنية لا تُقاس بحجم التصفيق، وإنما بقدرتها على البقاء في وجدان الناس حين تنطفئ الأضواء. لم يكن طريقه مفروشاً بالورود، لكنّه اختار أن يدفع ثمن قناعاته بدلاً من أن يبيعها. وفي بلدٍ أنهكته الحروب والانقسامات، تبدو هذه الاستقامة الفنية ضرباً من المقاومة الهادئة؛ مقاومة لا تحمل بندقية، بل لحناً وكلمةً وموقفاً.

وربما لهذا ظلّ أبو عركي قريباً من قلوب أجيالٍ لم تعاصره في بداياته؛ لأنها وجدت في صوته شيئاً تفتقده في ضجيج الحاضر: الصدق الذي لا يحتاج إلى تبرير، والجمال الذي لا يتسوّل رضا أحد.

ليس أبو عركي آخر الفنانين بالمعنى الزمني، لكنه أحد آخر الشواهد الحيّة على زمن الفنان صاحب الرسالة، حين كانت الأغنية تشبه صاحبها، وحين كان الوقوف إلى جانب الناس أهم من الوقوف تحت الأضواء.

سيظل أبو عركي البخيت صوتاً يذكّر السودانيين بأن الأوطان لا تُبنى بالسلاح وحده، وأن للفن قدرةً على ترميم ما تكسره السياسة والحروب ، وحين يهدأ الضجيج، ستبقى أغنيته شاهدةً على أن بعض الأصوات لا تشيخ، لأنها لم تغنِّ لنفسها يوماً، بل غنّت للإنسان.

(كان فاتوك في الدرب اتزوج مرتين وربّي كلب)



منوعات: عين الحقيقة

تظل المرأة والاقتصاد والرجولة حاضرة في مرآة المثل الدارفوري. ففي سياق الذاكرة الشعبية لأهل دارفور، تختبئ خلف العبارات القصيرة حكايات طويلة عن المجتمع وتحولاته، وعن تصورات الناس للحياة والرزق والزواج والمكانة الاجتماعية.

ومن بين هذه الأمثال يبرز قولهم: «كان فاتوك في الدرب اتزوج مرتين وربّي كلب». وهو مثل يبدو، للوهلة الأولى، نصيحة لرجل تأخر عن أقرانه في درب الحياة، لكنه يحمل في طياته دلالات اجتماعية واقتصادية تستحق التأمل.

فالمثل لا يقترح على من سبقه الآخرون أن يزيد ثروته أو يضاعف جهده فحسب، بل يضع الزواج مرتين وتربية كلب ضمن الوسائل التي يمكن أن تساعده على اللحاق بهم. وهنا تتجلى صورة مجتمع ارتبطت فيه الأسرة بالإنتاج، وتداخلت فيه الروابط الاجتماعية مع متطلبات المعيشة.

ففي البيئة الزراعية والرعوية بدارفور، لم تكن الأسرة مجرد إطار للعلاقات العاطفية والإنجاب، بل كانت وحدة اقتصادية تتقاسم فيها الأيدي العاملة مسؤوليات الزراعة والرعي والتجارة وتدبير شؤون الحياة.

أما «الكلب»، فيحضر بوصفه رمزاً للحراسة والحماية في بيئة تقتضي حماية الممتلكات والماشية.

ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة المثل باعتباره تعبيراً عن تصور يرى في توسيع الأسرة، وتعزيز المصاهرة، وتوفير الحماية، وسائل لبناء المكانة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالمرأة لم تكن غائبة عن اقتصاد الأسرة؛ إذ شاركت في الزراعة والحصاد وتربية الحيوانات والتجارة وإدارة الموارد المنزلية، وأسهمت بذلك في تعزيز قدرة الأسرة على الإنتاج والاستمرار، فضلاً عن دورها في بناء الروابط الاجتماعية وشبكات التكافل.

وفي الواقع الحياتي، تتكشف مفارقة ثقافية مهمة؛ فالمرأة التي أسهمت في بناء المكانة الاقتصادية والاجتماعية للرجل كانت، في الوقت ذاته، فاعلاً مستقلاً في صناعة حياة المجتمع، لا مجرد عنصر تابع داخل المنظومة الأسرية.

ولعل قيمة هذا المثل اليوم لا تكمن في التعامل معه بوصفه وصية بالزواج المتعدد، وإنما في قدرته على فتح نافذة لفهم ثقافة شعبية تشكلت عند تقاطع الاقتصاد والأسرة والرجولة والمرأة.

زهرة الخشخاش الحمراء..

حين تتفتح الذاكرة على أنقاض الحروب

في شهر نوفمبر من كل عام، يحدث في ملاعب كرة القدم مشهد يتجاوز حدود اللعبة وصخب المنافسة؛ إذ يضع لاعبون ومدربون وحكام زهرة حمراء صغيرة على قمصانهم، وكأنهم يحملون قطعة من ذاكرة العالم على صدورهم. إنها زهرة الخشخاش، أو «البوبي» (Poppy)، التي تحولت من زهرة برية نبتت فوق الأراضي التي شهدت معارك الحرب العالمية الأولى إلى رمز عالمي لاستذكار ضحايا الحروب، وتكريم أرواح الجنود والمدنيين الذين ابتلعتهم آلة الموت.



لكن، كيف لزهرة بهذا القدر من الرقة أن تحمل كل هذا الثقل من التاريخ؟

تقول الحكاية إن الخشخاش الأحمر كان ينمو بكثافة في الحقول التي مزقتها قذائف الحرب، وحيث اختلط تراب الأرض بدماء القتلى. وسط الخراب، كانت الزهرة تشق طريقها نحو الضوء، وكأن الطبيعة، في مفارقة موجعة، اختارت أن تزرع الحياة في المكان الذي أراد الإنسان أن يزرع فيه الموت. ومن هنا، أصبحت الزهرة استعارة بصرية للذاكرة والفقد، وللقدرة العجيبة للحياة على النهوض من بين الأنقاض.

ولعل أجمل ما تحمله هذه الرمزية أنها لا تدعو إلى تمجيد الحرب، بل إلى تذكّر كلفتها الإنسانية، والتأمل في عبثيتها، واستحضار قيمة السلام. فالذكرى ليست سجناً للماضي، وإنما يمكن أن تكون جسراً نحو التعافي، ومصالحة الذاكرة، وبناء مجتمعات تتسع للاختلاف، وتختار التسامح بدلاً من الانتقام، والحياة بدلاً من الثأر.

فالحروب لا تنتهي بمجرد صمت البنادق؛ إذ تظل آثارها حاضرة في النفوس والبيوت والذاكرة الجمعية، ويحتاج التعافي منها إلى عدالة، واعتراف بالوجع، ومساحات للحوار والتسامح.

وفي السودان، حيث تتواصل فصول الحرب وتتسع دوائر الفقد والنزوح والخراب، تبدو زهرة الخشخاش أمنية مؤجلة أكثر منها مجرد رمز. أمنية بأن تتوقف الحرب، وأن يعود الناس إلى بيوتهم، وأن تلتئم جراح المدن والقلوب، وأن يجد السودانيون طريقاً إلى وطن لا تقاس فيه الحياة بالانتماء أو السلاح، بل بالكرامة والإنسانية.

لعلنا نحتاج، نحن أيضاً، إلى زهرة حمراء تنبت فوق ركام هذه الحرب؛ لا لتذكرنا بالموت وحده، بل لتشهد بأن الحياة تستحق فرصة أخرى، وأن السلام، مهما طال الطريق إليه، يظل أجمل ما يمكن أن يتركه الإنسان للأجيال القادمة.





ليتشي ينجو من فخ تورينو بنقطة غالية في الجولة الـ 11 من الدوري الإيطالي



تورينو – عين الحقيقة

خيّم التعادل الإيجابي بهدف لمثله (١-١) على المواجهة التي جمعت نادي تورينو بضيفه يو إس ليتشي، مساء السبت، لحساب منافسات الجولة الحادية عشرة من الدوري الإيطالي لكرة القدم (Serie A). وبعد شوط أول متكافئ تكتيكياً ساده الحذر الدفاعي وغابت عنه الأهداف، تمكن أصحاب الأرض من فك شفرة الشباك مع حلول الدقيقة ٦٠ عبر المهاجم الأرجنتيني جيوفاني سيميوني، الذي استغل فرصة هجومية سانحة ليضع الكرة في المرمى ويمنح فريقه الأسبقية. ولم يستسلم لاعبو ليتشي لضغط التأخر؛ إذ كثف الفريق محاولاته في الشق الهجومي حتى نجح الإيفواري كونان إيغناس ندري في خطف هدف التعادل بالدقيقة ٧٣، مستثمراً ارتباكاً في مناطق تورينو الخلفية ليهدي فريقه نقطة خارجية بالغة الأهمية في سباق تفادي مناطق الخطر. وبهذا التعادل، أضاف كل فريق نقطة واحدة إلى رصيده؛ حيث حافظ تورينو على موقعه في النصف الأوسط من جدول ترتيب الكالتشيو، في حين واصل ليتشي مساعيه الجادة للابتعاد خطوة إضافية عن مراكز الهبوط.

جوهرة الـ 17 عاماً تحت أنظار البايرن.. هل يصبح وائل محيا صفقة ألياتز أرينا القادمة؟



ميونخ – عين الحقيقة

أكد ماكس إيبرل، المدير الرياضي لنادي بايرن ميونخ الألماني، صحة التقارير الحصرية التي كشفت عن اهتمام النادي البافاري بالتعاقد مع الموهبة الشابة الصاعدة وائل محيا، لاعب نادي بوروسيا مونشنغلادباخ، والذي يقدم مستويات لافتة واستثنائية خلال منافسات الموسم الحالي. وقال إيبرل في تصريحات خص بها شبكة «سكاي سبورتس»: «نحن نراقب هذا الفتى عن كثب، لكننا لم نتحدث بكلمة واحدة حتى الآن، سواء مع اللاعب نفسه، أو مع وكيل أعماله، أو مع مسؤولي بوروسيا مونشنغلادباخ». ودخل وائل محيا، الذي لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره (١٧ عاماً)، دائرة اهتمامات بطل ألمانيا بعد التطور الفني والبدني المذهل الذي أظهره بقميص (غلادباخ). ورغم عدم وجود أي مفاوضات رسمية أو خطوات ملموسة على أرض الواقع حتى اللحظة، إلا أن وضع اللاعب تحت أعين كشافة البايرن يعكس قيمته الفنية العالية. ويُنظر إلى محيا كواحد من أبرز المواهب الصاعدة والواعدة في كرة القدم الألمانية في الوقت الراهن؛ حيث تشير التوقعات إلى أن استمرار تألقه وتوهجه في المستطيل الأخضر هذا الموسم سيمهد الطريق أمام إبرام صفقة انتقال كبرى نحو صفوف النخبة الأوروبية في المستقبل القريب.

هدف ملغى وإثارة حتى 90+..
بايرن ميونخ يحسم مواجهة ماينز ويعزز موقعه بقمة الدوري الألماني



ميونخ – عين الحقيقة

عزز نادي بايرن ميونخ موقعه في صدارة الدوري الألماني لكرة القدم عقب تحقيقه فوزاً مثيراً على ضيفه ١. إف إس في ماينز ٠٥ بنتيجة هدفين مقابل هدف (٢-١)، في المواجهة التي جمعت الفريقين مساء السبت لحساب الجولة التاسعة من منافسات البوندسليغا. وافتتح العملاق البافاري التسجيل مبكراً في الدقيقة ١٤ بعد جملة هجومية متقنة مرر خلالها الهداف الإنجليزي هاري كين كرة حاسمة إلى جوشوا كيميتش الذي أسكنها الشباك ببراعة. وظلت الإثارة حاضرة طوال الشوط الأول؛ حيث ألغى حكم اللقاء هدفاً لصالح ماينز سجله لي جاي سونغ في الدقيقة ٤٠ بداعي التسلل، قبل أن يتلقى البايرن ضربة مقلقة بخروج حارسه المخضرم مانويل نوير متأثراً بإصابة في القدم، ليترك مكانه للحارس الشاب يوناس أوربيخ قبيل الاستراحة. ومع انطلاقة الشوط الثاني، واصل بايرن ميونخ أفضليته ونجح الواعد لينارت كارل في مضاعفة النتيجة بالهدف الثاني عند الدقيقة ٥٧، مستغلاً تمريرة سحرية ثانية من هاري كين. وفي الدقيقة ٩٣ من الوقت بدل الضائع، قلّص فيليب تيتز الفارق لماينز بهدف مباغت لم يكن كافياً لتفادي الخسارة، لتنتهي المباراة بفوز أصحاب الأرض وتأمين النقاط الثلاث. وبهذه النتيجة، رفع بايرن ميونخ رصيده إلى ٢١ نقطة محكماً قبضته على قمة جدول ترتيب البوندسليغا، في حين تجمد رصيد ١. إف إس في ماينز ٠٥ عند ١٠ نقاط في المركز العاشر.

طوفان الوداع الأخير.. منشور اعتزال رونالدو الدولي يجمع ٣٢ مليون إعجاب في ٢٤ ساعة



لشبونة – عين الحقيقة

لم يكن الأسطورة البرتغالي كريستيانو رونالدو بحاجة إلى لمس الكرة داخل المستطيل الأخضر لكتابة إنجاز تاريخي جديد؛ حيث أشعل قائد منتخب «برازيل أوروبا» منصات التواصل الاجتماعي العالمية عقب ساعات قليلة من إعلانه الرسمي اعتزال اللعب الدولي، محققاً تفاعلاً قياسياً غير مسبوق عبر حسابه الموثق على منصة «إنستغرام». وحسب الأرقام المتداولة والموثقة حتى الآن، حصد منشور وداع «الدون» للمنتخب البرتغالي ما يقارب ٣٢ مليون إعجاب، ونحو ٣,٢ مليون تعليق، إضافة إلى أكثر من ٦,٢ مليون عملية مشاركة في غضون أقل من ٢٤ ساعة فقط، في طوفان جماهيري يعكس الشعبية الجارفة والتأثير الاستثنائي الذي يتمتع به الهداف التاريخي حول العالم. وفرض رونالدو تفوقه الرقمي الكاسح على غريمه التقليدي والتاريخي ليونيل ميسي؛ إذ كان منشور وداع النجم الأرجنتيني لمسيرته الدولية قد توقف عند حدود ٢٠ مليون إعجاب، و٨٩٢ ألف تعليق، و٢,٦ مليون مشاركة، مما منح النجم البرتغالي أسبقية فارقة وشاسعة في سرعة الانتشار ومعدلات التفاعل الجماهيري عبر الفضاء الرقمي. ويؤكد هذا التفاعل الخارق للعادة أن الصراع الأزلي بين الأسطورتين لا يتوقف عند خطوط المستطيل الأخضر والألقاب الكروية، بل يمتد ليكسر الأرقام القياسية في عالم التأثير والمنصات الرقمية.

تسديدة مادويكي ومتابعة أوديغارد تكسران صمود هال سيتي في ملعب الإمارات



لندن – عين الحقيقة

اقتنص نادي أرسنال فوزاً صعباً وثميناً على حساب ضيفه هال سيتي بهدف دون رد (١-٠)، في المواجهة التي جمعت الطرفين مساء السبت على أرضية ملعب «الإمارات» بالعاصمة لندن، لحساب منافسات الجولة العاشرة من الدوري الإنجليزي الممتاز لموسم ٢٠٢٦/٢٠٢٧. وعانى أصحاب الأرض طوال أكثر من سبعين دقيقة لفك التكتل الدفاعي والانضباط الخططي الصارم الذي فرضه لاعبو هال سيتي في مناطقهم الخلفية، قبل أن ينجح القائد النرويجي مارتن أوديغارد في كسر الجمود التهديفي عند الدقيقة ٧٢، مستغلاً كرة مرتدة من دفاع الخصم إثر تسديدة مباغتة أطلقها نوني مادويكي من داخل منطقة الجزاء، ليتابعها أوديغارد بلمسة متقنة وضعت الكرة داخل الشباك ومنحت فريقه النقاط الثلاث. وبهذا الانتصار، رفع أرسنال رصيده إلى ٢٧ نقطة محكماً قبضته على صدارة جدول ترتيب الدوري الإنجليزي الممتاز، موسعاً الفارق مؤقتاً إلى ٦ نقاط أمام أقرب ملاحقيه مانشستر سيتي صاحب المركز الثاني برصيد ٢١ نقطة، والذي يخوض مواجهة قوية أمام نوتنغهام فورست لاحقاً اليوم، فيما تجمد رصيد هال سيتي عند ١١ نقطة في المركز الثالث عشر مؤقتاً.

وحدة القوى السياسية والمدنية: الطريق الوحيد لإيقاف المحرقة واستعادة السودان



تمر الدولة السودانية بأخطر لحظة فارقة في تاريخها الحديث، حيث تلتهم الحرب الأخضر واليابس، وتتزايد المأساة الإنسانية يومياً لتطال كافة تفاصيل حياة المواطنين. وفي وسط هذا الانهيار المريع والمخاطر التي تهدد وحدة البلاد وسيادتها، يبرز سؤال المسؤولية الوطنية والتاريخية أمام القوى السياسية والمدنية: إلى متى يستمر التشرذم بينما الوطن يحترق؟

إن قراءة الواقع المعقد تؤكد أن أي مراهنة على حسم عسكري يوفر الاستقرار هي مراهنة صفريّة أثبتت الأيام عقمها. كما أن انتظار التدخلات الخارجية لن يجلب حلاً جاهزاً يلبي تطلعات الشارع السوداني. من هنا، تغدو وحدة الكتلة المدنية والسياسية ليس مجرد خيار من بين خيارات، بل هي الشق العملي الوحيد والشرط الشارط لوقف هذه الحرب ونزع الفتيل الذي يهدد بشرذمة ما تبقى من الوطن.

لقد استغلت الأطراف المتصارعة، وعلى رأسها بقايا النظام البائد ودعاة إدامة الحرب، حالة الانقسام والتشظي التي أصابت القوى الوطنية عقب انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر. إن حالة الاستقطاب والنزاعات الحزبية الضيقة لم تخدم سوى أصحاب الأجندات التدميرية، وأعطت الذريعة لاستمرار السلاح كبديل للحوار والعمل السياسي.

إن اللحظة الحالية تتطلب شجاعة استثنائية من كافة الأحزاب، والكيانات النقابية، ولجان المقاومة، والمبادرات المجتمعية لتعالي الجراح وتجاوز الخلافات الأيديولوجية والتنظيمية. يجب الاتفاق على الحد الأدنى الوطني الذي يضع وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وتسهيل الإغاثة، وإنهاء خطابات الكراهية في مقدمة الأولويات، تليها رؤية متكاملة لاستعادة المسار الديمقراطي والمدني وتأسيس دولة المواطنة وسيادة القانون.

إن دماء الشهداء وعذابات الملايين في المخيمات والنزوح تنادي الجميع اليوم بأن التاريخ لن يرحم المتفرجين أو المشغولين بالمعارك الجانبية. إن وحدة الصف المدني هي الجدار الصلب الذي ستتكسر عليه كل محاولات فرض الواقع بالقوة، وهي السبيل الوحيد لإعادة الأمل للسودانيين وبناء وطن آمن ومستقر.





التكلفة الإنسانية للحرب في السودان: حسابات الفقد وفاتورة البقاء

بينما تنشغل التليسكوبات السياسية برصد التحركات العسكرية وموازين القوى على الأرض، تظل الحقيقة الأشد إيلاماً غائبة عن أرقام النشرات الإخبارية: إن التكلفة الحقيقية للحرب الدائرة في السودان لا تُقاس بالسيادة أو النفوذ، بل تُدفع من لحم ودم وحياة الإنسان السوداني.

لقد تجاوزت الكارثة الإنسانية في بلادنا حدود المصطلحات التقليدية للتوصيف الإداري أو الدولي؛ نحن أمام تجريف كامل لمقومات الحياة. فالأرقام المتصاعدة لعداد الضحايا لا تعبر فقط عن الذين سقطوا بالمقذوفات والرصاص، بل تشمل الملايين الذين يواجهون الموت البطيء جراء انهيار القطاع الصحي، وانقطاع الدواء، وانتشار الأوبئة. يضاف إلى ذلك أزمة الجوع والمجاعة التي تعصف بالولايات، وتضع ملايين الأطفال والأمهات أمام خيار قاسي بين خطر القصف أو قسوة الطوى.

علاوة على ذلك، أحدثت موجات النزوح واللجوء شرخاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً؛ إذ اقتُلعت آلاف الأسر من جذورها، واستُبدلت البيوت الآمنة بمخيمات تفتقر لأدنى المقومات الإنسانية. إن النزيف لا يتوقف عند فقدان الممتلكات والفرص الاقتصادية، بل يمتد لنسف المستقبل التعليمي والنفسي لجيل كامل من الشباب والأطفال الذين لم يعرفوا من الحياة سوى أصوات التفجيرات ومرارة الشتات.

إن التحليل الموضوعي لواقع الحرب يؤكد حقيقة واحدة: كل يوم إضافي في عمر هذه المحرقة يعني تضاعف الفاتورة الإنسانية وتعميق أمد التعافي. إن إيقاف الحرب ليس خياراً تفاوضياً يحتمل التأجيل، بل هو ضرورة حتمية وأخلاقية لوقف تداعي الدولة ومسح الدموع عن وجه شعبٍ استنفد كل طاقاته في الصبر والمقاومة.

بوابة الأساطير والسياحة بشرق السودان

سَواكِنْ : مدينة تقع في شمال شرق السودان، على الساحل الغربي للبحر الأحمر على ارتفاع ٦٦ متر (٢١٦,٦ قدم) فوق سطح البحر وتبعد عن العاصمة الخرطوم حوالي ٦٤٢ كيلومتر (٣٩٨,٩ ميلاً) غرباً وعن مدينة بورتسودان ٥٤ كيلومتر (٣٣,٥ ميلا)، وتضم منطقة أثرية تاريخية وكانت سابقاً ميناء السودان الرئيسي. وقد بُنيت المدينة القديمة فوق جزيرة مرجانية وتحولت منازلها الآن إلى آثار وأطلال.

سواكن..

سواكن لغة، هو لفظ أقرب إلى السكنى بمعنى الإقامة، سكن يسكن ساكن سواكن، أو بمعنى الهدوء السكون والسكينة، إلا أن هناك عدة افتراضات وروايات يتداولها الكتاب في معرفة معنى الاسم ومصدره وسبب تسمية المدينة به، ومنها ما ذهب إليه الكاتب المصري الشاطر البصيلي الذي ذكر بأن اللفظ سواكن من أصل مصري قديم وهو «شواخن» ويعني محطة – شوا. وشوا Shewa هو اسم لمملكة إسلامية بالحبشة في سنة ١٢٨٥ م، وحسب رأيه فإن سبب تحول كلمة «شواخن» إلى شواكن أو سواكن، يعود إلى خلو لغات البجا من لفظ الخاء والذي غالباً ما يقلب إلى كاف أو هاء في بعض لهجاتها. أما الرأي الغالب فما أشارت إليه العديد من الدراسات أن إسمها اشتق من عدة قصص إسطورية يرجع تاريخها إلى عصر الملك سليمان وبلقيس ملكة سبأ.

وهناك من يعتقد بأن الاسم عربي الأصل ومشتق من كلمة «السوق» ويستدل على ذلك بوصول بعض العناصر العربية التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية من الضفة المقابلة لموقع سواكن على البحر الأحمر واستقراوا فيه واختلطوا بسكانه المحليين. وتطور الموقع بفضل خدمة التجارة وعرف باسم «سواق» أو أسواق والذي حرف فيما بعد إلى سواكن، ويدعمون هذا الرأي بالاسم الذي يطلقه البجا على سواكن وهو (أوسوك) ومعناه باللغة البجاوية السوق.

